في حقوق الانسان

حق الحياة في سجل النظام المباد

صافي الياسري

الذين يدافعون بعلم وبغير علم عن النظام المباد ورموزه يحرقون عن عمد سجل انتهاكاته عموم حقوق الانسان لكن ذاكرة العراقيين تظل تحتفظ بكل صور وتفاصيل هذه الانتهاكات، فهم الذين عاشوها واكتووا بلظاها، ولهذا نذكر هؤلاء المدافعين سواء اكانوا داخل العراق ام خارجه وجلهم من المنتفعين من النظام والمرتزقة والموتورين بهذا السجل الأسود ليس لأننا على امل ان تستيقظ ضمائرهم فلا ضمائر لهؤلاء ولكن لنطلعهم على كشف الحساب الذي ينتظر كل من ارتكب جرماً بحق العراقيين بالأمس واليوم وغداً.

كل الشرائع السماوية امرت باحترام حق الحياة الانسانية وكل القوانين الوضعية عاقبت على مجرد الاساءة اليها، فكيف بازهاقها؟ إلا النظام المباد فقد خرج على قوانين السماء ومحا قوانين الارض، ليضع قوانينه هو وحسب موضع التنفيذ وان هي الا قوانين قراقوشية بمنتهى الوحشية ولم يسبق للبشرية ان سمعت بمثلها على امتداد تاريخها منذ بدء الخليقة حتى اليوم مع انها عايشت اعتى الطغاة والمتجبرين من الحكام.

فهل سمعتم بالاعدام التجريبي؟ وهو اعدام مواطنين مختارين او يتم جلبهم عشوائياً ليعدمهم، بعشيون من درجات حزبية معينة او مسؤولون في مواقع محددة لأختبار ولائهم؟

ام هل سمعتم بالاعدام التدريبي، وهو ايضاً اعدام مواطنين مختارين او يتم جلبهم عشوائياً لتدريب عناصر الاجهزة القمعية على طرائق التعذيب حتى الموت، لإعادة هيكلة شخصياتهم وتربيتهم سايكولوجياً بحيث لا يبقى للرحمة أو الانسانية معنى في نفوسهم وكسر الحاجز النفسي الذي يمكن ان يجعلهم يترددون ولو لحظة في تنفيذ امر بالقتل يصدره المسؤول الاعلى.

وهل سمعتم باعدام الفئران؟ ويعنون به فئران التجارب. وهو الاعدام القذر كما يسمى عالمياً وامثلته هي الاعدام بالمتفجرات المربوطة حول الجسد البشري او بالاحماض القاتلة المذيبة او بالغازات او الكهرباء على سبيل تجربة هذه الوسائل واستحداث وسائل جديدة ودراسة فاعليتها.

وقد شاهدنا اقراصاً عديدة صورت مشاهد الاعدامات هذه التي يليها التصفيق وتبادل التهاني بعد نهاية حفل الاعدام بسادية لا مثيل لها، وهذه المشاهد صورتها كاميرات اجهزة النظام ليشاهدها الرأس فيستمتع بها اولاً ويطمئن إلى حسن سير الامور في بلده، وقد استولى عليها الجمهور "افلاماً واقراص C.D وتسجيلات صوتية وصوراً فوتوغرافية" وصارت تباع على الارصفة.

وهل سمعتم بالاعدام المسبق؟ ونعني به صدور قرار الاعدام قبل المحاكمة، بمعنى ان المحاكمة مشاهد تمثيلية لذر الرماد في العيون ليس إلا، كما في قضية الشهيد رعد طبرة التي اعترف القاضي الذي حكم باعدامه، ان منطوق الحكم ورده مكتوباً من وطبان ابراهيم.

وهل سمعتم بالاعدام بالنيابة؟ وهذا النوع من الاعدامات هو الأسوأ وكان من اشق الامور على العراقيين فقد اجبر ذوو السجناء المعارضين او سجناء الرأي او المشتبه بهم على اعدامهم كما في قضية (علاء جواد) المعروفة.

وهناك الاعدام للتسلية وينفذه الرأس بنفسه ويعزى إلى التكوين السادي لنفسيته والاعدام في حالة السكر كما فعل عدي عدة مرات وهو ثمل.

والاعدام لارهاب الآخرين وفرض الطاعة كما كان يفعل قصي المشرف على الحرس الجمهوري.

والفقرات الثلاث الاخيرة تقتصر على رئيس النظام واولاده. والطبيعة الارهابية للنظام لم تولد مع صعود صدام حسين ووصوله إلى سلطة الحكم، وانما هي متأصلة في طبيعة حزب البعث، فالقرار ١١٣ القاضي بقلع عيون المعدومين صدر عام ١٩٧٠، ويقول احد اطباء مستشفى ابن الهيثم: لا اظن ان الغاية هي زرع العيون المقتلعة في محاجر آخرين مصابين بالعمى فنحن لا نمتلك مثل هذه التقنية ولكن يمكن الافادة من بعض مكونات العين، وهناك من يؤكد ان العيون تقتلع قبل الاعدام وعلى ايدي جراحين متخصصين وعلى هذا يبنون رأيهم في ان هؤلاء يملكون تقنية واوعية خاصة للاحتفاظ بها سليمة لبيعها إلى مستشفيات عالمية متخصصة، بينما يقول آخرون ان الذين يقلعونها هم من السجانين وهم يرمون بها في المزابل، ونظن الامر كذلك فلم يكن النظام بحاجة إلى فتات المال الذي يمكن ان يحصل عليه من بيع هذه العيون، ولكنها الطبيعة الإرهابية لحزب البعث وهي التي تحكم سلوكيته وقراراته.

نعم.. لم تكن الطبيعة الارهابية جديدة على سلوكية ومناخ البعث، لكن صدام حسين ارتقى بها درجات من الوحشية لم يصل اليها حاكم او طاغية من قبل، واذا كان الطغاة يحاسبون على الكلام فان القرار ١١٢٠ الصادر عام ١٩٩٧ يحاسب على الصمت!

وتهمة الصمت تشمل الكتاب والشعراء والادباء والموسيقيين والفنانين اذا لم يشاركوا بتمجيد القائد الضرورة في عيد ميلاده ولم يباركوا انتصاره في ام المعارك، وتشمل هذه التهمة ايضاً الضباط والموظفين صغاراً وكباراً والتجار والوجهاء والطلبة والاساتذة والعمال واصحاب المعامل والورش الصناعية اذا لم يشاركوا في احتفالات عيد الميلاد وام المعارك باللافتات والشموع وتوزيع الحلوى والرقص والغناء والقاء الخطب والقصائد.

ومن الطبيعي ان المتهم بالصمت لا يحال إلى محكمة فلا توجد في القوانين العراقية مادة تقاضي العراقي بتهمة الصمت، لذا فان القاضي هو اما احد اعضاء الحزب الكبار المنسبين لحسم مثل هذه القضايا او احد ضباط الاجهزة القمعية ومع ان العقوبة غير محددة، إلا ان من الممكن ببساطة ان يحكم المتهم بالاعدام ليثبت (القاضي!!) ولاءه وعدم تهاونه. هذه نتف من سجل انتهاكات النظام حق الحياة وهناك صفحات عديدة ستقرأ في حينها.

المسيحيون العراقيـــــون: قراءة في المستقبـــل

* سيار الجميل

الادوار التاريخية والتنوعات المسيحية

عندما سئلت: انك كمؤرخ عراقي مسلم، كيف تقوم دور المسيحيين العراقيين في نهضة العراق في التواريخ القديمة والوسيطة والحديثة ؟ أجبت باختزال: ان المسيحيين العراقيين من قدامى سكان هذا العالم وخصوصا في اقليم الموصل شمالي العراق وما يلحق به من مناطق في بلاد الجزيرة الفراتية (شمال موزيبوتيميا ما بين النهرين). وعدت الموصل مركزا حقيقيا ليس للمسيحيين العراقيين وحدهم، بل لكل المسيحيين في الشرق من نساطرة ويعاقبة. اذ تنتشر أعرق الكنائس والبيع القديمة في المدينة القديمة وأطرافها، فضلا عن عشرات الاديرة العريقة.

ودافع المسيحيون الاوائل عن وجودهم ومعتقدهم باستماتة، ولم تزل قصة مار بهنام الشهيد وأخته سارة ملحمة يتناقلها الناس مسلمين ومسيحيين فضلا عن قصص وملاحم الرهبان المسيحيين الموصليين الاوائل: مار ميخائيل ومار كوركيس ومار اوراها ومار متى ومار يوحنا ومار توما ومار يعقوب.

ان المسيحيين في العراق يتنوعون، فمنهم الجرامقة (أهل الموصل القدماء جدا) والنساطرة وهناك اليعاقبة والسريان الاراميون الكلدان الاشوريون وكان منهم الارثوذكس الشرقيون التابعون للكنيسة الشرقية وهناك المسيحيون العراقيون المغاربة. ان تسمية المشارقة والمغاربة إنما جاءت اعتمادا على نفوذ الكنيستين: النسطورية (شرق حدود المملكة الرومانية فسمي اتباعها المشارقة)، والارثوذكسية اليعقوبية (غرب حدود المملكة الفارسية فسمي اتباعها المغاربة).

وبقي المسيحيون هكذا لقرون طوال حتى انبثاق الملة الكاثوليكية اثر الانشقاق على انفسهم في تضاعيف القرون المتأخرة وخصوصا في القرن الثامن عشر. وان الارامية لغة السيد المسيح (ع) لم تزل لغة الطقوس الدينية في البيع والكنائس العراقية. اما البروتستانت في العراق فهم قليلون بل نادرون.

الادوار الحضارية

ان المستوطنات المسيحية العراقية قديمة تمتد لأكثر من الفي سنة، فالناس فيها يتكلمون الارامية (أخت العربية). لقد برز منذ القدم العديد من نخب الشعراء والعلماء واللغويين والمترجمين والاطباء المسيحيين العراقيين، ويكفي ان الفلسفة الاغريقية عربها المسيحيون العراقيون. ومنهم من قام بأدوار بارعة في الجراحة والطب والهندسة والتاريخ والرحلات والصناعات والزراعة وبراعة في المهن كالبناء والسفتجة والتجارة وعلاج الاسنان والنجارة والحدادة وصناعة الحلويات والمعجنات. اما المرأة، فقد قدمت للمجتمع فنونا وخدمات لا تحصى. ان ادوارا وبراعات كهذه قد تطورت تصاعديا بفعل حالات السلم والامان لمسيحيين شاركوا المسلمين وأمنوا على ارواحهم واموالهم واملاكهم واعراضهم ونواميسهم وعباداتهم وكنائسهم واحترام المجتمع عاداتهم وتقاليدهم وطقوسهم وصلواتهم. بل أجد شراكة وتعايشا في بعض الطقوس من المحليات المركبة.

فلسفة الشراكة والتعايش العراقية

يخبرنا كل من التاريخين المحلي والكنسي، أن هناك تعايشا اجتماعيا في العراق يندر وجوده بين المسلمين والمسيحيين (وحتى اليهود) العراقيين، اذ نجد ان المسيحيين لهم اندماجات شبه كاملة بالمجتمع، وقد وقعت وأنا أتحرى تاريخ الشرق الاوسط الاجتماعي على مستندات طابو لملكيات عقارية في الموصل، وخصوصا في السكن المشترك، بين مسيحيين ومسلمين عراقيين مؤرخة في القرن السادس عشر. وهذا يحدث ايضا في سندات عقارية وعقود تجارية لدكاكين مشتركة او شركات مساهمة او قوافل بضائع. ان الطرفين ارتبطا بمحبة غامرة واعتزاز كبير بالاخر ويعبر عنها رجال الدين لكل من المسلمين والمسيحيين ! ولنتأمل عشرات الاديرة عبر الفي سنة تقوم وحدها في العراء بعيدا عن المدن وأسوارها، صامدة في وجه الهجمات والغزوات الخارجية. لقد بقيت الاديرة القديمة اليوم قرب مدينة الموصل في اروع المناطق جمالا وخصبا. من دون أن يؤذيها اي بشر من العراقيين. واعتقد ان ما شهدته الكنائس المسيحية اخيراً من تفجير والهجوم عليها يشكل حالة غريبة وشاذة لم أجدها على امتداد تاريخ طويل ابدا. وسيقول المستقبل كلمته في هذه الحالة الشاذة التي كان سبيلها التعصب الديني الذي لم يصل عبر تاريخنا الطويل الى ما وصل اليه اليوم بفعل عوامل اجتماعية وسياسية وقومية معقدة شاركت في صنعها الانظمة السياسية الفاشية!

انني لم أقف على صراعات دينية في العراق ابدا، والعراقيون لم يعانوا صراعات دينية مطلقا. ربما اشتعلت صراعات سياسية ومذهبية قاسية وهم يرزحون تحت حكم العباسيين والمغول او الفرس والتتار والانظمة التركمانية والحكم العثماني وحكم الانكليز والعهدين الملكي والجمهوري. ربما اجد نزاعات قبلية وعشائرية وعائلية مريرة بين العرب انفسهم وبين الاكراد انفسهم او داخل مدينة معينة من المدن. ولكن لم اقف ابدا على اي صراع اجتماعي بين الاطراف العراقية. حتى ان قارنت بين مجتمع العراق من طرف ومجتمعات مجاورة، أجد ان العراقيين وحدهم كانوا ينعمون بوحدة اجتماعية وكانوا من أبعد الناس عن الصراعات الدينية. بل لا يشكل العامل الديني او التعصب الطائفي لديهم اي نصيب يذكر لتأجيج اي فتنة او اشعال اي صراع. عندما استعيد ما بقي راسخا في ذاكرتي الحادة، اقول: كنا ننتظر ايام الأحاد لنسمع نواقيس البيع والكنائس مساء يعلو رنينها في اماكن عدة من الموصل وبغداد والبصرة وكل القرى المسيحية الجميلة. علما بأن للمسلمين كل الحق في دخول البيع والكنائس ومشاركة المسيحيين فاعلياتهم، ونحن نجلس في المقاعد الخلفية عندما يؤدون صلواتهم. كما ان عوائل كاملة تدخل الى باحة الكنائس من دون اي اعتراض ولا تأفف او انزعاج من المسيحيين. بل ان هناك قطاعات اجتماعية عراقية كاملة من المسلمين كانت تنذر لمريم العذراء نذورها وتشعل لها شموعها وتحتفل بها "اذا ما حققت ستنا مريمانة المراد" - هذا نص ما كنت اسمعه ويسمعه غيري من العراقيين منذ طفولتنا الغضة.

اضطهاد المسيحيين العراقيين

ما يحدث اليوم غريب جدا على الذهنية العراقية عموما! ما يحدث غريب جدا حتى على تفكير الناس العاديين الذين يعرفون من هي هذه الكائنات المسيحية الجميلة منذ عصور ودهور ومدى حبهم لهم! ولكن السؤال: هل تصل درجة الكراهية عند المتطرفين المسلمين لاستئصال المسيحيين من العراق؟ وعليه، فان اي احزاب دينية لا يمكنها ان تجد شرعيتها ابدا. والعراق لا يمكنه ان يعيش من غير دولة علمانية لابد لها ان تفصل الدين عنها. ولا اعتقد ابدا ان العراقيين يتقبلون القتل والذبح وحرق دور العبادة! الا اذا تبلورت مفاهيم الغلو لدى جماعات معقدة طارئة في العشرين سنة الاخيرة بفعل طغيان المد الاصولي الذي يمارس في ايران وغيرها مثلا!

إن الحياة العراقية بدأت تأخذ مسارات من نوع آخر خصوصا بعد عام ١٩٧٩، باجتياح شعارات ثورة ايران الدينية، وردود فعل صدام حسين الذي وجد نفسه وبيده وحده كل هذا العراق في ذاك العام ! وقد شارك المسيحيون اخوانهم المسلمين كمواطنين في كل حروب صدام ومآسيها، ولكن نزعة الغلو والتطرف بدأت تسري ضدهم مما جعلهم يرتابون خوفا على مصيرهم في ظل حكم اسلامي على غرار ايران. وبرغم مكانة طارق عزيز وانتماء بعض المسيحيين الى البعثيين، لم يكن ذلك في مصلحتهم، وكان من اجل درء الشرور والمخاطر، لكنه انعكس في الحقيقة ضدهم! ان ما يحدث اليوم ليس موجها ضد المسيحيين وحدهم بل ضد كل العراقيين، فهو مشروع خطة ارهابية بائسة من اجل زرع الرعب في كل المجتمع، وتهجير قوى التعايش. واعتقد ان اجندة المعتدين قد اتخذت كراهيتها للانسانية كلها وللغرب كله سببا في ترسيخ مشروع قتل المسيحيين العراقيين وافنائهم.

عوامل التحدي وطبيعته

من غرائب الامور ان نجد العديد من احزاب الاسلام السياسي وجماعاته تلغي بكل بساطة دور الاقليات الدينية الاخرى، وهي اقليات سكانية نادرة بتواريخها ومواريثها وعاداتها وتقاليدها منذ آلاف السنين. وان من يقوم بمثل تلك الافعال المروعة لاضطهاد المسيحيين لا يمتلك اي وعي بوجود هؤلاء ولا بتواريخهم ولا باصولهم ولا بجذورهم.

اعتقد بأن المعتدين هم من صنفين اثنين:

اولهما: صنف أتى من وراء حدود العراق كي يلغي وجود العراقيين من غير المسلمين، ويتدخل في الشأن الاجتماعي، وما ملاحقة فتيات البصرة المسيحيات والاعتداء عليهن الا مثل على ذلك. ولهذا تداعيات صعبة.

ثانيهما: صنف يطمح الى تعطيل اي مشروع عراقي بخلق مشكلات جسيمة وزرع حالات مرعبة لها تداعيات صعبة على المجتمع، وهذا ما تعانيه الموصل وبغداد. بل وصل الامر بالموصل الى ان تفرض القوى الفوضوية والاصولية الحجاب على النسوة والفتيات المسيحيات، فلنتخيل ما يحدث! ان ما يحدث اليوم وخصوصا في الموصل وبغداد لا يفرق بين يعاقبة ونساطرة وكلدان وآشور وارمن. ان مشروع قتل المسيحيين وتهديم الكنائس ما هو الا حلقة في سلسلة ما يسمى الارهاب المنظم الذي يمارس سطوته وهمجيته بشكل فوضوي على التراب العراقي بعدما وجد نفسه في بيئة تملأها الفراغات السياسية والاقتصادية والدستورية والامنية. ان الثمن الذي يدفعه المسيحيون لا شك انه كبير جدا، ولكنه كالثمن الذي يدفعه كل اهل الموصل وبغداد والبصرة والمدن الاخرى بمختلف اطيافهم. ان هذه "الهجمة" التي طالت المسيحيين العراقيين ستنتهي حتما، عندما يترسخ نظام حكم جديد قوي في العراق باستطاعته القضاء على الارهاب واستئصاله تماما.

مستقبل المسيحيين في العراق

ان مستقبل المسيحيين جزء من مستقبل العراق، فالكارثة ألمت بالجميع، وان ما اصابهم لا يمكن ان يعزى في أسبابه الى الواقع، بقدر ما يعزى الى الطارىء اذ لم يصبهم وحدهم، بل اصاب كل المجتمع. ربما سيبقى التحدي ضد العراقيين كلهم قائما لمرحلة زمنية مقبلة، وربما حتى ٢٠٠٩، عندما سيجد العراق بداية حقيقية لطريقه ان استطاع أن ينجح في تلاؤماته الاجتماعية وتوافقاته السياسية. ان العراقيين انفسهم قادرون على الاستجابة للتحديات التي تواجههم داخليا واقليميا اكثر مما تواجههم دوليا، فثمة تعاطف دولي مع الشأن العراقي حتى الان. ان اي توافقات سياسية محترمة ورصينة ستنعكس بوضوح على العراق ونجاح تجربته. اما إن أخذ العراق طريقا آخر بفشل تجربته من خلال انعدام التلازم وافتقاد الانسجام وضياع التوافقات، فان الوضع سيشهد واقعا تاريخيا مأساويا من نوع آخر - لا سمح الله.

ان المسيحيين العراقيين في كل من الحالتين سيعيشون كما يعيش كل المجتمع بمختلف شرائحه وقسماته وعناصره. ان مستقبل المسيحية في العراق لا يمكن الاستخفاف به، اذ لما يزل المسيحيون راسخين في ارضهم وفي قراهم وفي مدنهم. وان ما اصابهم اليوم سيغدو وضعا طارئا، فلا يمكن ابدا ان تتغير عاداتهم وتقاليدهم قسرا، فمسيحيات الموصل قد تحجبن خوفا من حالة الاضطهاد الذي يمارس ليس ضدهن فحسب، بل ضد كل نسوة المجتمع، وهكذا بالنسبة الى مسيحيات البصرة وبغداد ! وبقدر ما مارس المتعصبون من جماعات طارئة ذلك في الموصل بالشمال، فان المتعصبين (الشيعة) من قوات بدر مارست الدور نفسه في البصرة بالجنوب ! ان حكومة عراقية قوية ان عالجت مثل هذا الموضوع معالجة قانونية وسياسية بابعاد شبح التدخل الديني في كل من الدولة والمجتمع، فان الاوضاع ستصطح مباشرة، وبعكسه فان الاوضاع ستزداد سوءا يوما بعد آخر. ان جذور المسيحيين العراقيين ضاربة في الاعماق، فلا يمكنهم ان يتخلوا عن وطنهم ابدا. وان ما يمتلكونه من مواريث وبيع وكنائس وأديرة غارقة في تاريخ عميق لا يمكن تركها بسهولة. لقد تحملوا عبر التاريخ الصعاب وصادفوا تحديات كبرى منذ فجر المسيحية. ان موجة التعصب الديني لابد من اطفائها، وان اي تفكير بتهجير هذه الاقوام الحضارية الجميلة والعريقة هو تفكير خيالي نزق ولابد من محاربته، كما ان الرأي العام العراقي لا يمكن ان يرتهن للمتعصبين، فهو مشروع لكل العراقيين. العراقيون المسلمون يتوضح مدى تعاطفهم مع المسيحيين ومحبتهم لهم وهم الذين شاركوهم التاريخ كله بيسره وعسره، وبكل مكابداته وانتصاراته.

ان ثمة محبة تصل عند بعض من المسلمين الى حد العشق للمسيحيين، بل ان هناك زيجات بين الطرفين. وكم قرأنا من اشعار رائعة واقوال مأثورة عن حياة مشتركة كانت وستبقى رائعة. فكل العراقيين يدركون أن الطيف المسيحي العراقي له ابداعاته وخدماته وجمالياته واندماجاته والتعلق بارضه وترابه، فليس من الهين ابدا ان يبقى العراق بجملته يسير نحو الهلاك من دون ان يتوقف ليسترد عافيته. فهل يسترد عافيته قريبا؟ هذا ما نأمل حصوله.

---

*مؤرخ واكاديمي عراقي من ابناء مدينة "الموصل" - يعيش الآن بين دولة الإمارات وكندا.

نظرة قانونية:

السلطة العراقية القادمة و مهمة التأسيس لدبلوماسية سليمة

د. فلاح اسماعيل حاجم

تبرز التطورات الجارية في بلادنا في الوقت الراهن الكثير من القضايا التي تجعل من غير الممكن تجاوزها أو الصمت ازاءها؛ ذلك لأن اهمال مثل هذه القضايا او تأجيلها سيجعل من الصعب؛ وربما من المستحيل؛ المضي في طريق البناء الديمقراطي وارساء الاساس المتين لدولة القانون المنشودة. ان واحدة من القضايا الأكثر الحاحا في المرحلة الراهنة هي اعادة رسم السياسة الخارجية للدولة العراقية الجديدة وبناء المؤسسات الدبلوماسية بالشكل الذي يفعل دورها سواء في عملية اعادة البناء الجارية في بلادنا او في مجابهة الهجمة الارهابية على وطننا لاسيما ان اطرافاً كثيرة جعلت من الدبلوماسية واحدة من الادوات الفعالة في السعي المحموم لاجهاض التجربة العراقية الوليدة؛ وربما يكون من الطريف الاشارة هنا الى ان اعداء العراق باتوا يحاربون الدولة العراقية باسلحة عراقية ومن مواقع تقوم ميزانية دولتنا بتمويلها.

لقد كانت السياسة الخارجية و الدبلوماسية العراقية ذات اهمية استثنائية دائماً؛ و تتأتى هذه الاهمية من زوايا مختلفة يقف في المقدمة منها الموقع الجغرافي الذي يحتله العراق والتأثير الكبير الذي من الممكن ان تلعبه الدولة العراقية على المستويين الاقليمي والدولي؛ بالاضافة الى قدراته الاقتصادية وخزينه الستراتيجي من الثروات الطبيعية وخصوصا النفط والتي تجعله في مركز اهتمام الدول المختلفة؛ الشرقية منها والغربية. ان تناول مسألة الدبلوماسية العراقية لابد وان يدفعنا الى الخوض في الجوانب النظرية للعلاقات الدولية والتي تشكل الدبلوماسية؛ كما هو معروف؛ احدى ادواتها الرئيسية. ومع ان نظرية القانون الدولي لم تعط تعريفا محدداً للدبلوماسية الا ان غالبية المختصين في القانون يجمعون على اعتبارها (الدبلوماسية) الاختصاص الحصري لسلطات الدولة العليا وجهازها التنفيذي والمتلخص في تنفيذ السياسة الخارجية للدولة والدفاع عن رعاياها لدى الدول الاخرى. بعبارة اخرى ان النشاط الخارجي يدخل ضمن الاختصاص الحصري للدولة والتي تستند في ادارته الى قواعد القانون العام سواء المحلي منه ام الدولي. والمتتبع لتأريخ الدبلوماسية سيلحظ دون عناء ان تطوراً هائلاً شهده هذا الجانب من نشاط الدولة قياسا بما كان عليه في بدايات ومنتصف القرن الماضي؛ فالدبلوماسية باتت تستحوذ على مجالات كانت في الماضي القريب حكراً على النشاط الداخلي لأجهزة الدولة. من بين تلك المجالات؛ على سبيل المثال؛ تدخل المنظمات الدولية؛ الحكومية منها وغير الحكومية؛ في شؤون مؤسسات المجتمع المدني للدول المستقلة والسعي لمساعدة تلك الدول على تذليل الصعوبات التي تواجهها خلال عملية بناء الاجهزة الدستورية واجراء الانتخابات والتغلب على الكوارث الطبيعية واعادة تأهيل البنى التحتية وغيرها الكثير؛ ويمكن تلمس ذلك في نشاطات هيئة الامم المتحدة والمنظمات المتفرعة عنها والمنظمات الاقليمية واسهامها في عملية اعادة البناء الجارية في كل من العراق وافغانستان والجمهوريات التي ظهرت على انقاض الفيدرالية اليوغسلافية وفي الكثير من دول اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية. بالاضافة الى ذلك اصبح تقليداً في السنوات الأخيرة اجتماع رؤساء و قادة دول اجنبية مع قيادات احزاب المعارضة لدول اخرى ذات سيادة او استضافتهم مما كان يعد سابقا تدخلا صريحا في الشؤون الداخلية للدول المستقلة. واوجد الوضع الراهن في العراق واقعا جديداً؛ واقعا اصبح فيه من الطبيعي قيام الهيئات الدبلوماسية للدول الكبرى باجراء مفاوضات مع الاجنحة السياسية لعصابات الخطف لتحرير المختطفين من رعايا تلك الدول. وتتميز الدبلوماسية المعاصرة ايضا بتداخل النشاط الدبلوماسي الرسمي مع ما يمكن ان نطلق عليه تسمية الدبلوماسية الشعبية غير الرسمية والتي شهدت العقود الاخيرة من القرن المنصرم انتشاراً واسعاً لها حيث تعتمد؛ في اغلب الاحيان؛ على سمعة الدبلوماسي (اللارسمي) وتأريخه ومكانته الاجتماعية. وتعتمد الدبلوماسية الشعبية ايضا على احتياط كبير من الموروث الانساني الذي يستمد شرعيته من العرف القانوني (غير المكتوب) لحل اشد القضايا تعقيداً في المجالات التي تعجز الدبلوماسية الرسمية عن ايجاد حلول لها. ويمكن الاشارة بهذا الصدد الى اسماء لامعة ظهرت على مسرح الدبلوماسية الشعبية مثل نيلسون مانديلا و الام تيريزا والقس جاكسون وادمون خياط وآخرين. وتسير هذه النشاطات بشكل متواز مع الاشكال التقليدية للنشاط الدبلوماسي الرسمي؛ اي انه من الممكن اعتبار الدبلوماسية الشعبية عنصراً مكملاً لدبلوماسية الدولة. ويمكن الاشارة ايضا الى الدبلوماسية البرلمانية؛ التي تمثل حالة وسطية بين شكلي الدبلوماسية الرسمي والشعبي. ويتميز الشكلان الاخيران للدبلوماسية بامتلاكهما حيزاً واسعاً من المناورة؛ ذلك ان نشاطهما متحرر من التزامات البروتوكول الدبلوماسي. ولم تحظ الدبلوماسية البرلمانية بانتشار ملموس في المنطقة العربية و ذلك لغياب الحياة البرلمانية السليمة في واقعنا السياسي المعاصر. فالبرلمانات لدينا اما ان تكون ملحقة باجهزة الدولة التنفيذية؛ وخصوصا رأس الدولة؛ او انها غير موجودة البتة. ومجالس الشورى المنتشرة في اغلب البلدان العربية لا تعدو ان تكون لجاناً او مؤسسات استشارية لا تمتلك قراراتها اية صفة الزامية. عند الحديث عن الدبلوماسية المعاصرة؛ لابد من الاشارة الى التغييرات العميقة التي طرأت على هذا الجانب من النشاط الدولي جراء انهيار الاتحاد السوفيتي ومنظومة الدول الاشتراكية في نهايات القرن الماضي؛ حيث ادى ذلك الانهيار الى ظهور ما بات يعرف بسياسة القطب الواحد؛ تلك السياسة التي ادت الى ان تكون الولايات المتحدة الامريكية اللاعب الوحيد على الساحة الدبلوماسية. وجاءت هجمات الحادي عشر من لتمنح هذا اللاعب امكانية الانفراد باتخاذ القرارات نيابة عن المجتمع الدولي واستخدام مختلف الذرائع لتكريس ما يمكن ان نطلق عليه سياسة الامر الواقع.

ان مسألة العلاقات الدولية والسياسة الخارجية للدولة رغم انها كانت دائماً في مركز اهتمام الكثير من السياسيين والصحفيين والمهتمين بموضوعة العلاقات الدولية؛ الا ان اتخاذ القرار وتطبيق تلك السياسة كانا محصورين بدائرة ضيقة من اصحاب الشأن؛ مما يضفي على النشاط الدبلوماسي صفة السرية ويجعل القائمين عليه بعيدين عن المساءلة البرلمانية والرقابة الشعبية (ان وجدت طبعا). وكلما اوغلت الانظمة في شموليتها؛ نأت بالسياسة الخارجية عن أنظار المواطنين؛ حتى اضحت دبلوماسية الدولة تضاهي في سريتها نشاط دوائر الامن الخاص والاجهزة المخابراتية. وتجسد ذلك بأوضح اشكاله في نشاط الدبلوماسية العراقية؛ فقد سعى النظام الدكتاتوري المقبور الى اعتبار المؤسسات الدبلوماسية لبلادنا بمثابة ملحقيات تابعة بالكامل لاجهزة النظام الامنية ودوائر مخابراته فيما تحول الدبلوماسيون العراقيون الى مخبرين متمرسين في التجسس على مواطنيهم وخصوصاً المعارضين منهم لسلطة البعث؛ وليس ادل على ذلك ما كان يقوم به موظفو الخارجية العراقية وشغيلة الهيئات الدبلوماسية، من افعال تتناقض ليس فقط مع ابسط القواعد والاعراف الدبلوماسية بل وتتنافى مع ابسط القيم الاخلاقية ايضاً ومن بين تلك الافعال؛ على سبيل المثال لا الحصر؛ اغتيال السيد مهدي الحكيم في العاصمة السودانية الخرطوم وتصفية الاستاذ الجامعي توفيق رشدي في عاصمة اليمن الديمقراطي عدن وقتل المعارض العراقي فلاح الصراف في العاصمة البلغارية صوفيا بالاضافة الى هجوم موظفي السفارة (بقيادة الملحق الثقافي في السفارة) على الطلبة العراقيين في الاقسام الداخلية في العاصمة السوفيتية موسكو واختطاف المواطنين العراقيين من مطارات الدول الاوربية وترحيلهم عنوة للعراق وغيرها الكثير. وتعرضت المؤسسات الدبلوماسية العراقية الى تخريب منهجي؛ شأنها في ذلك شأن المجالات الاخرى؛ حيث حاول ذلك النظام الاجهاز على ما تبقى من منجزات السياسة الخارجية للدولة العراقية التي كانت احد الاعضاء النشطين في عصبة الامم واحد المؤسسين لهيئة الامم المتحدة وجامعة الدول العربية و الكثير من المنظمات الدولية والاقليمية. وتميزت سياسة النظام الخارجية بسوء التخطيط والعشوائية والمصادفة؛ ولم تراع تلك السياسة المصالح الوطنية للدولة العراقية؛ وتحولت الملحقيات الثقافية العراقية الى ابواق دعاية لتزيين صورة الدكتاتور ونشر الفكر الشمولي وتبرير سياسة القمع. لقد انتهج النظام البائد سياسة اقليمية اضرت كثيرا بالمصالح الوطنية وهددت استقلال البلاد ووحدة اراضي الدولة العراقية. وادت سياسة النظام الاقليمية الى زعزعة الامن و الاستقرار في المنطقة؛ فكان السباق الى شن الحروب؛ كما حدث مع الجارة ايران واختلاق الذرائع لاجتياح دولة الكويت الشقيقة. ولكسب التأييد لتلك السياسة الرعناء عمد النظام المقبور الى التفريط بالاراضي العراقية؛ حيث اهدى مساحات واسعة من اراضي وطننا للبعض من دول الجوار. اما على مستوى العلاقات الخارجية فقد تدنى اداء الدبلوماسية العراقية الى أسوأ مستوياته جراء تحويل سفارات بلدنا في الخارج الى مكاتب لشراء الذمم واوكار للتآمر وتصفية الحسابات مع المعارضة العراقية ورموزها. وكان القائمون على السياسة الخارجية العراقية من مخططين ومنفذين اقرب الى رجال الشرطة السرية منه لرجال السياسة والقانون. وكان اختيارهم يتم ليس على اساس الكفاءة والمعرفة بقواعد القانون الدولي واسس الدبلوماسية ؛ بل بمدى وفائهم للدكتاتور ومقدرتهم على تنفيذ اوامر اجهزته المخابراتية. وفي الوقت الذي ينبغي فيه تجنيد الاجهزة الاستخباراتية لخدمة السياسة الخارجية للدولة؛ سعى نظام صدام حسين الى فعل العكس؛ حيث جند مؤسسات السياسة الخارجية لخدمة اهدافه المخابراتية و الامنية. ان مهمات كبيرة تنتظر الحكومة العراقية القادمة على مستوى العلاقات الدولية؛ وخصوصا في المرحلة الراهنة اذ يترتب عليها(الحكومة) اثبات جدية التوجه العراقي لبناء علاقات اقليمية ودولية سليمة ومتكافئة؛ مبنية على الاحترام والمنفعة المتبادلة وعدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول الاخرى.

انني ارى ان خطوات مهمة قامت بها الحكومة العراقية المؤقتة على طريق تعزيز السياسة الخارجية لبلادنا؛ حيث استطاعت اقناع دول الجوار بضرورة التعاون للحد من تسلل الارهابيين عبر حدود تلك الدول؛ واقامة علاقات حسن الجوار والاحترام المتبادل والعمل على انجاز المشاريع ذات الاهتمام المشترك؛ ودعوة تلك الدول للاسهام في اعادة البناء الجارية في العراق الآن. اما على المستوى الدولي؛ فقد احرزت الدبلوماسية العراقية نجاحات ملموسة كان في مقدمتها استحصال اجماع دولي على قرار مجلس الامن الخاص بانهاء حالة الاحتلال ونقل السلطة للجانب العراقي؛ واعادة التمثيل الدبلوماسي للدول الاوربية في العراق؛ ودعوة العراق لحضور الكثير من النشاطات الدولية بالاضافة الى الاسهام في انجاح العملية الانتخابية؛ ذلك النجاح الذي اجبر الكثير من الدول على التراجع عن المواقف السلبية من العملية السياسية الجارية في بلادنا وغيرها الكثير. لكن تعزيز هذه النجاحات وتمكين الدولة العراقية الجديدة من احتلال موقعها الطبيعي في الاسرة الدولية لا يمكن ان يتم الا بوجود جهاز دبلوماسي فعال وواع لخطورة المرحلة التي يمر بها بلدنا في الوقت الراهن؛ ومتكيف مع المتغيرات السريعة الجارية على المستوى الدولي؛ بالاضافة الى امكانية الاستفادة القصوى من ثورة الاتصالات والتعامل مع الظروف الناتجة عن العولمة وافرازاتها الايجابية. بالارتباط مع كل ذلك لابد من الاشارة الى ضرورة الاسراع في اعادة بناء المؤسسة الدبلوماسية العراقية وتنظيف السفارات العراقية من بقايا النظام السابق والذين ما زالوا ينشطون بالتعاون مع مراسلي بعض الفضائيات العربية؛ بحملة التشويه والتشكيك بالسلطات العراقية الجديدة وتوفير المساحة الاعلامية المناسبة للمنظمات الارهابية وتبرير الاعمال التي تقوم بها ضد المدنيين من ابناء شعبنا وتدمير البنية التحتية لبلادنا. وبهذا الخصوص لابد من الاشارة الى ان ملء الفراغ الناتج عن انهيار مؤسسات النظام المباد عن طريق نقل الملاكات السابقة من دولة لاخرى لن يعجز عن توفير الحل المناسب لازمة الدبلوماسية العراقية الراهنة فقط بل و سيكون حاضنة لامراضها المزمنة. من هنا ارى ان مسؤوليات بالغة الاهمية تقع على عاتق المؤسسات العراقية الانتقالية لمعالجة الملف الدبلوماسي لبلادنا وذلك لتأمين انتقال سليم للسلطة والتغلب على الاثار السلبية التي ورثتها بلادنا عن النظام الشمولي المباد؛ ويتط